مجلة
كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٧٩) خريف ٢٠١٦

مجلة الكلية الآداب: فصلية- علملة- محكمة تعني بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة الإنسانية اللغوية والأدبية والتاريخية والجغرافية والفلسفية والإجتماعية والنفسية والإعلامية وترحب المجلة بالإسهامات العلمية للسادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين من العالمين العربي والإسلامي لاثراء المجلة.

قواعد النشر:-

١- تقبل المجلة البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
٢- يقر البحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخري للنشر.
٣- يخطر الباحث بخطاب رسمي بقبول النشر في حالة إجازة البحث للنشر.
٤- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات من قبل الباحث بطريقة تجعلها قابلة للطبع.
٥- تعبر البحوث المنشورة عن رأي اصحابها فقط.
٦- أصول الأعمال المقدمة للمجلة لا ترد حتى في حالة عدم قبولها للنشر.
٧- يحصل الباحث على نسخة واحدة من عدد المجلة المنشور بها + C.D + عشر مستلات من البحث.
٨- الحجم الأمثل المقبول في حدود (٣٠ صفحة) يسدد الباحث المصري ٦٠٠ جنيها وخمسة عشر جنيهاً عن كل صفحة زائدة، ويسدد الباحث العربي والأجنبي ٣٠٠ دولار وثلاثة دولار عن كل صفحة زائدة.
٩- يسلم البحث مطبوعاً من أصل وصورتين + C.D على أن يكون مجموعاً ببنط ١٤، وأن يكون مقاس الصفحة 12x19سم.
١٠- يكتب عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وجهة عمله في أول صفحة من البحث.
١١- تكتب المراجع والهوامش في نهاية البحث، مع الإلتزام بالأسس العلمية للتوثيق.

١٢- يرفق ملخصان للبحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يتجاوز حجم الملخص صفحة واحدة.

١٣- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية العربية والأجنبية.

١٤- تنشر المجلة بحوث معاوني هيئة التدريس كمتطلب للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة.

١٥- تنشر المجلة بحوث أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ وفق القيمة الفعلية للطباعة.

١٦- توجه حميع المكاتبات أو الإستفسارات الخاصة بالنشر إلى رئيس تحيرير المجلة على العنوان التالي.

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

تليفون : **٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١**

http://www.Arts@ Zu.edu.eg

مجلة كلية

مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق

صدر العدد الأول ٨٦ – ١٩٨٧م

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور

عبد الله عسكر

عميد الكلية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

هناء زكريا على

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور

فريدة محمود النجدى

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الفتاح عوض

سكرتير التحرير

مستشارو التحرير

أ.د . عثمان محمد عثمان

أ.د . سهام جبر

أ.د . طارق زكريا

أ.د . حسن حماد

أ.د. إبراهيم المسلمى

أ.د . رضا عبد الحي شحاتة

أ.د . عبد الرحمن بشير

أ.د . إبراهيم عودة

أ.د. عواطف صالح

أسماء السادة الأساتذة محكمي هذا العدد وفقا للترتيب الأبجدي

أ.د/ إبراهيم المسلمي

أ.د/ محمد معوض

أ.د/ رأفت الشيخ

أ.د/ عبد الله احمد ابراهيم

أ.د/ حسن حماد

أ.د/ مدحت محمدي عبد المعطي

أ.د/ قاسم عبده قاسم

أ.د/ راوية حسين

أ.د/ عماد مخيمر

أ.د/ احمد محمد محمد عوين

افتتاحية العدد

يأتي هذا العدد الجديد من مجلة كلية الآداب- جامعة الزقازيق عدد ٧٩ خريف ٢٠١٦ معبراً عن جهد محمود وفكر مثمر للسادة الباحثين، حيث يحتوي على عشرة أبحاث، في مجالات اللغة العربية والدراسات الإسلامية وعلم النفس والتاريخ والإعلام.

ففي مجالات دراسات اللغة العربية، نجد بحث الدكتور/ سلامة عبد الله السويدي تحت عنوان:- الألوان وأبعادها الدلالية في شعر الهذليين، وتنصب الدراسة على استنطاق دلالة الألوان وجماليتها في شعر الهذليين ورصد مفردات الألوان والوقوف علي جمالية التشكيل، واستندت الدراسة على المنهجين الإستقرائي والوصفي التحليلي.

وفي الدراسات الإسلامية، يأتي بحث الدكتورة/ نادية عبد الهادي عبد السلام وعنوانه :- القومية ونشأتها وتطورها وموقف الإسلام منها، وتركز الدراسة على القيادات القديمة والحديثة ومدى ارتباطها ببعضها البعض وتأثيرها على الحياة في الفترة الحالية.

وفي مجال الدراسات النفسية، نجد بحثين أولهما الدكتور/ مصطفى حسن محمود عبد الرحمن تحت عنوان:- "علاج معرفي سلوكي لحالة تعاني من بعض الإضطرابات الجنسية" دراسة حالة ويتناول أهمية السلوك الجنسي في حياة الأفراد والمجتمعات، وقسم الباحث أهداف الدراسة إلى سلوكية ووجدانية وارتقائية واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي "الإكلينكي".

أما البحث الثاني وعنوانه:- "القلق الإجتماعي والإكتئابي لدى الأمهات وعلاقته بالكف السلوكي لدى الأبناء بمدينة الرياض" للدكتورة/ صفاء صديق محمد خريبة ويتناول العلاقة بين القلق الإجتماعي والإكتئاب لدى الأمهات والكف السلوكي لدى ابنائهن، وتنقسم الدراسة إلى جانب نظري وآخر تطبيقي وقامت على المنهج الوصفي والإرتباطي المقارن.

وتتوج الدراسات التاريخية بثلاثة أبحاث، يأتي أولاها للدكتور/ بندر بن محمد بن رشيد الهمزاني وعنوانه:- "الإنحراف العقدي والخرافات والبدع لدى بعض مؤرخي مكة في العصر المملوكي"، وتركز الدراسة على أهمية العصر المملوكي في تاريخ المسلمين لما قام به في سبيل الدفاع عن الإسلام وتثبيت السنة وإعادة الخلافة.

ويأتي البحث الثاني في فرع التاريخ الإسلامي تحت عنوان:- "صورة السلطان عبد الحميد الثاني في شعر محمد عاكف أرصوي واحمد محرم" للدكتور حازم سعيد محمد محمد محاولاً رسم صورة حقيقية للسلطان عبد الحميد الثاني من خلال نظرة الشعراء العرب والترك المعاصرين له والمقارنة بينهما.

وينصب البحث الثالث في التاريخ على "العلاقات التركية العربية في ظل التغير الإستراتيجي" للباحث/ خالد عبده عبد الوهاب عزام، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن دور تركيا كبديل استراتيجي أو كشريك استراتيجي للدول العربية مما قد يغير في خريطة المنطقة، وتأسست الدراسة على المنهج التاريخي بهدف الوصول إلى حقائق تقترب من الواقع.

وللدراسات الإعلامية نصيب في هذا العدد بثلاثة أبحاث، أولاها للدكتورة/ دعاء خليل أحمد خليل وعنوانه:- "كوميديا النقد الإجتماعي في مسرح الكاتب التركي عزيز نسين" الذي يحاول إلقاء الضوء على توظيف الكاتب التركي عزيز نسين لدعائم مسرح الوعي من خلال اسلوب كوميدي ساخر لنقد وتغيير الواقع الإجتماعي التركي عن طريق موهبته في تسجيل قصص الحياة الواقعية بتركيا.

وجاء البحث الثاني تحت عنوان:- "معالجة الصحف الدينية للقضايا المجتمعية كما يراها طلاب الجامعات المصرية"، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعتي طنطا والازهر بالزقازيق للدكتور/ عبد الحكم أبو حطب، ويبرز لأهمية الدور الذي تقوم به الصحف الإسلامية في معالجة قضايا المجتمع منها النفسي والديني والإجتماعي والإقتصادي والثقافي، وركزت الدراسة على عينة من الشباب في سن ١٨ – ٢٤.

أما البحث الثالث وعنوانه:- "دور المواقع الإلكترونية في إمداد المرأة المصرية بالمعلومات الصحيحة" دراسة ميدانية للباحثة/ فاطمة عبد الرحمن محمد ويتناول التأثير الكبير لوسائل الإعلام على التثقيف الصحي للمرأة دون تحديد موضوعات بعينها أو مرحلة عمرية معينة وحددت الدراسة كافة الموضوعات الصحية التي تهم المرأة المصرية منذ ولادتها وحتى وفاتها.

وفي نهاية هذا العرض الموجز لهذا العدد، لا يسعني سوى أن اتمنى خالص التوفيق والسداد للسادة الباحثين الذين وثقوا في مجلتنا الغراء، وأتقدم بخالص الشكر للسادة العلماء الأجلاء الذين قاموا بتحكيم الأبحاث المنشورة بصدره.

والله المستعان،،

أ.د/ **هناء زكريا علي**

المحتويات

الألوان وأبعادها الدلالية في شعر الهذليين
أ.د/ سلامة عبد الله السويدي..... ١
(دور المواقع الإلكترونية في إمداد المرأة المصرية بالمعلومات الصحية)
الباحثة/ فاطمة عبد الرحمن محمد ٢٩
العلاقات التركية العربية فى ظل التغير الاستراتيجي
الباحث/ خالد عبده عبد الوهاب ٦٥
الانحراف العقدي والخرافات والبدع لدى بعض مؤرخي مكة في العصر المملوكي
د. بندر بن محمد بن رشيد الهمزاني ٨٣
صورة السلطان عبد الحميد الثاني في شعر محمد عاكف أرصوي وأحمد محرم
د. حازم سعيد محمد منتصر ١٢٩
القلق الاجتماعي والاكتئاب لدي الأمهات وعلاقته بالكف السلوكي لدي الأبناء بمدينة الرياض
د. صفاء صديق محمد خريبه..... ١٧٧
كوميديا النقد الاجتماعي في مسرح الكاتب التركي عزيز نسين
د. دعاء خليل احمد خليل ٢٤٣
معالجة الصحف الدينية للقضايا المجتمعية كما يراها طلاب الجامعات المصرية
د. عبد الحكم أبو حطب..... ٢٦٩
القومية (نشأتها وتطويرها وموقف الإسلام منها)
د. نادية عبد الهادي عبد السلام احمد..... ٣١٩
علاج معرفي سلوكي لحالة تعاني من بعض "الاضطرابات الجنسية" دراسة حالة
د. مصطفى حسن محمود عبد الرحمن..... ٣٧١

العلاقات التركية العربية فى ظل التغير الاستراتيجي

الباحث

خالد عبده عبد الوهاب عزام

المسجل لدرجة درجة دكتوراه الفلسفة فى الدراسات الآسيوية

مقدمة

تعنى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية جميع أوجه النشاط الاقتصادى التى تتم عبر الحدود السياسية. فتبادل السلع والخدمات بين دولة و أخرى، وانسياب رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، والهجرة الدولية للسكان- كلها من مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية؛ كما تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التى تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية. وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولى، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما تتناول العلاقات أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها فى الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة(**إبراهيم أحمد خضر الداقوقى، ١٩٨٨: ٥٠**)[**].

وتعد تركيا دولة محورية، وقد شهدت من التطورات فى كثير من المجالات ما وضعها فى مرتبة تفوق محيطها الإقليمى فى المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والزراعية، وأصبحت من أقوى الاقتصادات الصاعدة، وقد اضطلعت بدور كبير فى الشرق الأوسط وسعت لإقامة علاقات استراتيجية مع العرب لتكون هى أكثر البدائل الاستراتيجية المتاحة بالنسبة للعرب، ولتحقيق أهداف تركيا والعرب من خلال علاقة المشاركة الاستراتيجية ولإيجاد نوع من التوازن الاستراتيجى فى هذا العالم (**ابراهيم موسى،" ٢٠١٠، ٩٥**).

وشهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في ٢٠٠٢ وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات الربيع العربي التي ما

[**] سيتبع الباحث فى توثيق المراجع الطريقة الآتية: اسم الباحث، السنة، أرقام الصفحات.

لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي(**أحمد ادور أوغلو، ٢٠١٠: ٥٥**).

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة الحالية فى:

"هل تعد تركيا بديلاً استراتيجياً للدول العربية، وشريكا استراتيجيا يعتمد عليه فى تحقيق أهدافها، ويغير من توازنات المنطقة ".

أهداف الدراسة:

- هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن دور تركيا كبديل استراتيجى أو كشريك استراتيجى للدول العربية مما قد يغير من توازنات المنطقة.
- كما هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين تطور وتحسين العلاقات التركية الاسرائيلية وبين تهديد واختراق الأمن القومى العربى فى سياق تحليل طبيعة هذا الدور وأسبابه وتأثيراته الاقليمية.

وكذلك تهدف الدراسة إلى رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي، ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي. ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السابقة ورؤية مستقبلية واستشرافية للدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي(**أمر الله إيشلر، ٢٠١١: ٢٠**).

منهج الدراسة:

استخدم الباحث فى الدراسة الحالية " المنهج التاريخى " وهو معنى بالتعمق فيما وراء الظواهر التى تقبل الملاحظة والبحث عن أسباب حدوثها، وتفسير لأحداث معتمدا على تكوين شبكة من علاقات السبب والأثر للوصول إلى حقائق اقرب ما تكون لتفسير الواقع.

مصطلحات الدراسة:

البديل الاستراتيجى:

يقصد به الباحث "الشريك الذى تتوافر فيه صفة التشابه مع الدول الساعية إلى التوافق معه فى القيم والتوجهات السياسية، وله القدرة والرغبة فى بناء علاقات مشاركة على المدى البعيد لتحقيق مصالح جميع الأطراف.

حدود الدراسة:

١- الحدود السياسية : وهى المنطقة العربية والدولة التركية.

٢- الحدود الزمنية : من أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ وحتى الآن

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

١- تركيا لا تعد بديلاً استراتيجيا للدول العربية يعتمد عليها فى تحقيق أهدافها.

٢- تركيا تعد شريكا استراتيجيا للدول العربية مما قد يغير من توازنات المنطقة.

٣- البدائل على المستوى العالمى (الأمريكى، الأوروبى، الروسى، الصينى) لا يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها فى تحقيق أهدافها.

٤- هناك علاقة بين تحسين العلاقات التركية الإسرائيلية واستقرار المنطقة العربية.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها: أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة، وشهدها العالم، ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية، تتأرجح ما بين غياب وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافيًّا وتاريخيًّا، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلاَّ أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولًا مع غربها الأوروبي(**أميرة محمد كامل الخربوطلى، ١٩٧٩: ٣٥**).

وقد بدا ذلك واضحًا جدًّا بالنسبة إلى الدور التركي في محيطه الإقليمي إبان سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقع خارج

نطاق السيطرة التركية، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلًا عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية خصوصًا عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة(**برهان كور أوغلو، ٢٠١١: ١٥**).

ويتضح بجلاء الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط وما واجهته من تحديات وصعوبات، وبخاصة في ظل ثورات الربيع العربي، بحيث إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض. وبالتالي لابد من التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيدًا عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده. فتركيا- بحكم الجوار الجغرافي على الأقل- تمثل طرفًا أصيلًا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة. لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي- على نشاطه- مقيدًا بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها (**بولنت أراس وبينار اكبينها، ٢٠١٠: ١٢**).

نتائج الدراسة

بعد التأصيل النظرى لكافة مباحث الدراسة وباستخدام المنهج التاريخى المرتكز على المعلومات الدقيقة لموضوع الدراسة وتحليل الظواهر المكونة لكل جوانبها، وباستخدام المنهج التفسيرى المعتمد فى جوهره على علاقات السبب والأثر للوصول إلى تفسير الواقع استنتج الباحث النتائج التالية (**حامد عبد الله ربيع، ١٩٨١: ١٠**):

الفرض الأول: "تركيا لا تعد بديلاً استراتيجيا للدول العربية يعتمد عليها فى تحقيق أهدافها"؛ ومن خلال التأصيل النظرى يرى الباحث صحة الفرض الأول.

مناقشة نتيجة الفرض الأول:

يرى الباحث أن تركيا لا تعد بديلاً استراتيجيا للدول العربية يعتمد عليها فى تحقيق أهدافها؛ حيث توجد البدائل الاستراتيجية الأخرى **وذلك للأسباب التالية:**

- نجحت الدول الاستعمارية فى دق إسفينا بين الترك والعرب وزرع روح العداء والكراهية بينهما واستمر ذلك طيلة القرن العشرين ومازال.
- انتهاج كثير من النخب العلمانية التركية المستغربة والتى تنظر إلى تركيا كجزء من تحالف القوى الغربية- نهجت نفس النهج الغربى من انتقاد أنظمة الشرق الأوسط فى عمومها والنظر إليها على أنها أنظمة دكتاتورية ومناهضة للديمقراطية، ومطالبتها الدائمة بشكل صريح بتطبيق الديمقراطية ونظام حقوق الإنسان والانفتاح على الحريات، واتخاذ الشفافية منهجاً لها.
- ظهور عدم حيادية تركيا فى تدخلاتها فى المنطقة أثر سلباً فى السياسة التركية بشكل عام وعرض علاقتها وكل استراتيجيتها العميقة- الانكسار ليس فقط مع سوريا، بل مع المحور كله من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد.
- تزايد الصعوبات التى قد تواجه تركيا مستقبلاً حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة، كما أن الطابع الشعبوى لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر إثارة القضايا الخلافية فى العلاقات العربية التركية مثل قضايا المياه والحدود، لا سيما أن سياسة تصغير المشكلات التركيا لم تقدم سوى معالجات جزئية تصب فى غالبيتها لصالح تركيا.
- قد يتراجع الدور التركى نتيجة امتداد تأثيرات التطورات الراهنة فى المنطقة وعدم الاستقرار فى داخل تركيا بسبب عوامل الضعف الكامنة فى بنية مجتمعها، وتأثير الأوضاع فى سوريا وتعزيز قدرات حزب العمال الكردستانى.
- تعتقد كثير من الدول العربية وعلى رأسها مصر أن تركيا تتوخى فى حوارها الاستراتيجى حشد التأييد لسياستها فى المنطقة مع احتفاظها- أى تركيا- بموقعها المتقدم فى العلاقات مع واشنطن.

- تعزيز الحضور الإقليمى التركى فى المنطقة كعنصر توازن للنفوذ الإيرانى الذى يهدد الاستقرار فى المنطقة كان هو الأمل المنشود بشرط بقاء الدور التركى لعامل توازن فى مواجهة إيران، لكن هذا الشرط لا يستند إلى معايير القوة الذاتية بقدر ما يستند إلى اعتبارات الموازنة بين تركيا وإيران، وبالتالى فأى تغيير فى طبيعة العلاقات الحالية بين تركيا وإيران– وهو احتمال وارد الحدوث جداً– سيجعل هذا الرهان خاسراً بشدة.
- لا يمكن إهمال دور المياة فى مسار العلاقات التركية العربية، حيث تعتبر تركيا المصدر الوحيد لتزويد العراق وسوريا بالماء، ولكن بعد إنجاز تركيا سدوداً وخزانات مياه عملاقة أصبحت المياه عاملاً هاما، ويعتبر قطع المياه قوة حفظ وتهديد للعرب يجعلهم لا يخرجوا من دوامة الحساسية التاريخية لفكرة أن يكونوا رهينة لتركيا.
- إن ثوابت السياسة الخارجية التقليدية لن تتغير فى شكل جوهرى، وما تشهده حاليا هو إعادة ضبط وليس تحولاً مفصليا، فتركيا لن تقطع علاقاتها بإسرائيل، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتجاه الأوروبى، وستزداد التحولات فيها استجابة للمصالح القومية للدولة وضغوط الرأى العام الأمريكى، ويجب على الجانب العربى أن يتعامل مع تركيا على هذا الأساس محاولاً رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية بدلاً من استبدال القوى الأخرى بتركيا كبديل استراتيجى لكى يتم تحقيق أهداف العرب؛ وأيضا الاستفادة وتعظيم المنافع العربية من السياسة الخارجية التركية الجديدة ورؤية هذه السياسة باعتبارها فرصة تاريخية لا خطراً داهما(**حامد عبد الله ربيع، ١٩٨١: ١٠**).

الفرض الثانى: "تركيا تعد شريكا استراتيجيا للدول العربية مما قد يغير من توازنات المنطقة"؛ ومن خلال التأصيل النظرى يرى الباحث صحة الفرض الثانى.

مناقشة نتيجة الفرض الثانى:

يرى الباحث إن تركيا جزء طبيعى من منطقة الشرق الأوسط وترتبط مع العالم العربى برابط حضارى عريق لا يمكن تجاهله، حيث إن موقع تركيا الجيواستراتيجى بين قارتى آسيا وأوروبا وإرثها التاريخى والثقافى يحتم على الدول العربية اتخاذ تركيا شريكا استراتيجيا، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار فى منطقتنا خاصة، وفى الأقاليم المجاورة عامة، وذلك من أجل وضع حد لنزيف الدم

المستمر فى منطقتنا فى أسرع وقت ممكن، وإزالة الخلافات المنتشرة فى الشرق الأوسط. حيث اهتمت السياسة التركية منذ عام ٢٠٠٢ بتحسين العلاقات التركية مع دول الجوار العربى والمسلم، كما أن تعثر حوارات الاتحاد الأوربى فى قبول تركيا فى عضويتها جعلت تركيا تعيد النظر فى تقييم علاقاتها مع كثير من الأطراف ومنهم العرب والمسلمين، وبالتالى يجب على الدول العربية التقاط هذه الفرصة وتنميتها والاستفادة منها وإعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة باعتبار العرب هم الأقرب إليها جغرافيا وتاريخيا وحضارياً وباعتبار تركيا دولة مركزية فى المنطقة، خاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وإعادة ترتيب الشرق الأوسط الجديد، وانهيار الاتحاد السوفيتى (**حسن علوى، ١٩٨٨: ٢١**).

وهناك العديد من العوامل التى جعلت العرب يرحبون بالانفتاح التركى نحوهم واختيارها شريكا استراتيجيا لتغيير توازنات المنطقة، ومنها (حسن علوى، ١٩٨٨: ٢١):

١- تأثير الموقف الذى اتخذه البرلمان التركى لرفض السماح للقوات العسكرية الأمريكية العبور من أراضيها فى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وكان لهذا الموقف رد فعل إيجابى فى معظم الأوساط العربية التى وقفت ضد الاحتلال الأمريكى للعراق.

٢- تحول الموقف التركى بالنسبة للقضية الفلسطينية وتراجع العلاقات التركية الإسرائيلية من تحالف عسكرى إلى خصومات ومواقف سياسية حدية، غيرت من وجهة نظر المجتمع العربى تجاه تركيا وجعلته فى موقع تقدير واحترام.

٣- تعاظم الدور الإقليمى لإيران عسكريا واقتصاديا يقع على رأس العوامل التى غيرت الموقف العربى الحكومى وجعلته يعمل مع تركيا بشكل جاد كشريك استراتيجى.

٤- تدمير القوة العسكرية للعراق أقوى دول المشرق العربى، وسيطرت أحزاب طائفية وقومية على مقاليد الحكم فيه وانسحاب العراق من الصف القومى العربى أو كاد، خاصة بتحكم الدور الإيرانى فيه، جعل كثيرا من حكومات دول المشرق العربى تشعر بالضعف فاتجهت إلى الشريك التركى باعتبارها المرشح الأفضل لملء الفراغ السياسى وإعادة التوازن الطائفى والعسكرى فى المنطقة بعد خروج العراق منه.

٥- تعتبر الأراضى التركية المنابع الرئيسية لنهرى دجلة والفرات اللذان يمران فى سوريا والعراق، وبالتالى تعد تركيا هى الخيار الوحيد لتزويد هاتين الدولتين (أكبر دولتين فى المشرق العربى) بالمياه، مما يفرض علاقة شراكة استراتيجية ومصالح متبادلة.

٦- نتيجة إنشاء تركيا لخزانات وسدود مياه عملاقة وإقامة مشاريع الأناضول الزراعية الضخمة التى فاق إنتاج حاصلاتها الزراعية حاجة السوق التركية المحلية، مع شدة احتياج الأسواق العربية لهذه المنتجات الزراعية، وزيادة الفقر المائى بالمنطقة العربية، لذا تعد الأسواق العربية المستهلكة هى البديل الأفضل لتصريف هذه المنتجات الزراعية التركية نظراً لقربها من الدول العربية ولحاجتها إليها.

الفرض الثالث: "البدائل على المستوى العالمى (الأمريكى- الأوروبى- الروسى- الصينى) لا يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها فى تحقيق أهدافها" **(سامى عفيفى حاتم، ١٩٩٣: ١١)**.

إن كل الدول العربية لها علاقات اقتصادية وعسكرية وغيرها من أوروبا وأمريكا وروسيا والصين، وهى علاقات قائمة بالفعل، ولكن هل هذه البدائل يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف العرب، إن كل من هذه البدائل فرادى أو مجتمعة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف العرب، فكل من هذه القوى لها أهدافها الخاصة والتى تسعى لتحقيقها، وهذا أمر مشروع ولا يمكن إنكاره أو إخفاؤه، وبالتالى لا بد أن تتعاون كل الدول العربية معاً وتشكل تكتل وقاعدة صلبة وكيان عربى ضمن هذه الكيانات الدولية المؤثرة والمحركة للاقتصاد الدولى، وتجعل من العلاقات مع هذه البدائل مرتكزات قوة تنطلق منها لتصبح أيضا الدول العربية أيضا كيانا مؤثر فى هذا العالم.

وتعتبر من أهم الأهداف التى يسعى العرب إلى تحقيقها هى المهام الأمنية وتشمل الصراع العربى- الإسرائيلى، وأمن الخليج العربى، والمهام الاقتصادية، وتشمل التنمية من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية، والمهام الثقافية، وتشمل الحافظ على الهوية القومية والدينية، ومن خلال التجارب وفهم العلاقات الدولية وأهداف هذه القوى اتضح للعرب وبشكل معلن أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منحازين لإسرائيل فى الصراع العربى الإسرائيلى، بل ويتم الضغط على العرب لتقديم تنازلات لإسرائيل على صعيد الاعتراف والتطبيع دون أن تضغط على إسرائيل لأداء التزاماتها فى عملية السلام من وقف الاستيطان والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، ولكن الولايات المتحدة هى ضمان لأمن الدول العربية الخليجية، وهى

شريك مهم للعرب فى التجارة والاستثمار والمعونات الاقتصادية، لبعض الأقطار العربية كمصر، والمورد الأول للسلاح إلى الأقطار العربية فى حين أنها ليست شريكا فى الحفاظ على الهوية القومية والدينية (**سرمد عبد القادر أمين، ١٩٩٣: ١٥٠**).

أيضاً فإن البديل الأوربى متوافق مع الولايات المتحدة بشأن السياسات الأمنية والتحولات الاقتصادية فى المنطقة، وأيضا البديل الروسى والصينى، وإن كان الجميع يتنافس على أسواق المنطقة، لكن متفق على تعزيز الخلل الاستراتيجى القائم لمصلحة اسرائيل، وعدم ممارسة أى ضغوط على إسرائيل فى مسألة عملية السلام أو التخلى عن سلاحها النووى، بينما الكل متشدد فى مسألة منع الدول العربية من امتلاك أى مشروع لأسلحة دمار شامل.

وكل هذه القوى تقسم العمل تجاه الصراع العربى الإسرائيلى وتقسم العمل بينهم؛ فبعضها يختص بقضايا الأمن اللينة، بينما تتعامل الولايات المتحدة مع قضايا الأمن الصلبة، وكلها أدوار تمهد لبعضها، فبعضها يهيئ الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم عبر العلاقات الاقتصادية، والثقافية، والاهتمام بالمجتمع المدنى وحقوق الإنسان والحكم الصالح، فيما تتولى الولايات المتحدة محاولات إعادة الهيكلة السياسية، وخرائط الطريق، والغزو المسلح، كل هذه القوى لها علاقة بالدور الأمريكى منها تسهيل الدور الأمريكى، وامتصاص الصدمات الناشئة عنه، ودعمه صراحة فى الأزمات الحرجة (**سعيد النجار، ١٩٦٣: ٤٤**).

أيضاً رغم عودة روسيا إلى لعب دور عالمى خصوصا فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال عقد صفقات السلاح مع سوريا، واتفاق التنقيب عن الغاز فى الربع الخالى من السعودية، لكنها لا تسعى إلى مواجهة مع الغرب، كما لا ترغب فى نشوب حرب باردة جديدة، والصعود الروسى هو فى صالح العالم العربى، لأنه كلما زادت تعددية العلاقات الدولية، تقلصت مخاطر نظام القطب الأحادى، إلا أنه يجب الاعتراف بأن روسيا ليست حاليا فى مركز يسمح لها بالتأثير الفعال فى القضايا الأمنية العربية، مما لا يجعلها تصلح بديلاً. أيضا الصين والتى تعد إحدى القوى العامية الصاعدة اقتصاديا، وهى أكبر اقتصاد فى العالم من حيث القوة الشرائية، وتمتلك قدرات نووية وصاروخية، لكن قدرتها العسكرية التقليدية محدودة، لكن الصين تواجه معضلات أساسية ناشئة عن الصعود الاقتصادى ذاته، وأهمها المشكلات الاجتماعية التى ترتبت عن الصعود الاقتصادى كالهجرة من الأرياف إلى المدن، وانتشار الجريمة المنظمة، والفساد السياسى، والتضخم

السكانى والنزعات الانفصالية فى التبت ومنغوليا الداخلية، ومشكلة استيعاب القوى الرأسمالية الجديدة فى نظام سياسى يقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة السياسية، كما أن القيادة الصينية ليس لها استراتيجية سياسية عالمية، باستثناء مشروعها الاقتصادى لتأمين مصادر استيراد النفط والأسواق التجارية، إلا أن الصين تؤكد رغبتها فى تحويل النظام العالمى إلى نظام متعدد الأقطاب، كما أنها تتوافق فى مجلس الأمن مع اتجاهات القوى الغربية فى جميع القضايا، ولا تتحدى النفوذ الأمريكى بل تتجنب أى مواجهة مع الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا (**سلام الربضى، ٢٠٠٢: ١٥**).

كما أن الصين لا تعد حتى الآن قوة مؤثرة فى التوازنات العالمية لبعدها الجغرافى مما رسخ لدى العقل السياسى الصينى بهامشية الصين، إضافة إلى محدودية انتشار اللغة الصينية مما حد من الدور العالمى للصين. إذن فالصين بديل استراتيجى أمنى اقتصادى محدود.

وبالتالى نخلص إلى أن البدائل الاستراتيجية (الأمريكى والأوروبى والروسى والصينى) لا يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها فى تحقيق أهدافها (**محمد عبدالقادر خليل، ٢٠١٢**، ١٥).

الفرض الرابع:

"هناك علاقة بين تحسين العلاقات التركية الإسرائيلية واستقرار المنطقة العربية"

تبرز تركيا كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية فى لحظة تاريخية تعانى فيها الدول العربية فى المشرق من مآزق هى الأخطر فى تاريخها الحديث، وهو ما خلق فراغا كبيراً دعم تقدم تركيا- موضوعيا- كى تشغله، وبسبب بالاختلال فى القدرات والمواقف للدور العربى- يبدو أن القراءة للدور التركى الإقليمى فى الشرق الأوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها (**سلام الربضى، ٢٠٠٢: ١١**).

فالعلاقات التركية الاسرائيلية علاقات متشعبة، فقد اعترفت تركيا بالكيان الصهيونى فى مارس ١٩٤٩، وهى أول دولة، إسلامية تعترف بالكيان المذكور، وقد كان هذا الاعتراف اعترافا واقعيا، لكن تركيا لم تكتف بهذا القدر، إذ قامت بالاعتراف القانونى الكامل للكيان الصهيونى فى يناير ١٩٥٠، ونتيجة ذلك فقد قامت علاقات دبلوماسية بين تركيا وإسرائيل على مستوى المفوضيات، وكانت قد وصلت إلى درجة من التشعب والعمق بحيث لا يمكن فصلها فى سنوات قليلة. وخلال عام ٢٠٠٨ امتلكت تركيا مساحات تأثير متزايدة فى سياسات المنطقة عبر دور

"صانع السلام " الذى تقوم به بين دمشق وتل أبيب، وأيضا دورها فى المسألة الفلسطينية وبترحيب أمريكى أوروبى (Todd J. Moss, 2004, P.2.).

ويعتبر الهدف التركى من رعاية المفاوضات السورية– الإسرائيلية هو سحب رافعة إيران الإقليمية فى المشرق العربى، وبالتالى تفكيك الحضور الإيرانى فى المنطقة حيث إن المنطق الداخلى لبدء المفاوضات السورية– الإسرائيلية جدياً سيقود إلى تراجع فى أولوية التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السورى، وهذا التراجع سيصب فى مصلحة تركيا التى تتواجه فى معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع فى نفوذ أحد الطرفين سيصب فى صالح الآخر وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحه، ولسوريا مصلحة مباشرة فى هذه المفاوضات رغم علمها أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قربا من هدفها بقيادة المنطقة، لكن ستكون سوريا فى هذه الحالة قد حصلت على الجولان المحتل. وعلاقة تركيا باسرائيل قائمة بالفعل لكنها تأثرت منذ الحرب على غزة، وهناك عشرات الاتفاقيات مع إسرائيل، وهناك علاقة تركيا مع حلف الأطلس وهذا الحلف معروف عنه أنه وجد لحماية إسرائيل فى المنطقة، وليس مطلوبا من تركيا أن تقطع العلاقات مع إسرائيل، لأن قطع العلاقة قد يضر بالدول العربية لأن تركيا تسعى إلى أن تؤدى دوراً فعالاً فى إقامة السلام فى المنطقة العربية، فلا يمكن أن يتم سلام مع الطرف الإسرائيلى بدون علاقة تركية معها، فلا بد أن تكون لها علاقة بالطرفين حتى تستطيع أن تكون وسيط سلام بين العرب وإسرائيل من أجل سلام شامل وعادل يتضمن إعادة إسرائيل للأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أن تكون إسرائيل دولة، تحت القانون وليست فوقه (Vall. Ference, 1972, p22).

توصيات الدراسة

تثير الدراسة الحالية لدى الباحث كثير من الأبعاد والمناحى التى يجب التوصية بها؛ ومنها:

١- وضع استراتيجية تعاون بين جامعة الدول العربية وتركيا فى كل المجالات بما يحقق مصالح الطرفين.

٢- دعوة الدول العربية إلى تعزيز تعاونا الاقتصادى مع تركيا تمهيدا لإقامة منطقة تجارة على غرار الاتحاد الأوربى خارج الحواجز الجمركية.

٣- دعوة الدول العربية إلى تشكيل مجلس تعاون مشترك عبر جامعة الدول العربية يجتمع بشكل دورى لتنسيق العلاقات الثنائية ورفعها إلى مرحلة المؤسسات.

٤- التقاط الرغبة التركية الواضحة فى إقامة أفضل العلاقات مع العرب من أجل تحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التى تتغير بتغير الحزب الحاكم.

٥- دعوة تركيا إلى متابعة نهجها الحالى وتقديم التسهيلات لحركات التبادلات الاقتصادية والاستثمار والمواطنين بينها وبين العرب.

٦- التنسيق الأمنى والعسكرى بين العرب وتركيا وإيران ولا سيما فى القضايا المشتركة فى العراق تحديداً وفى ظل السياسة التركية المعلنة والثابتة فى الحافظ على وحدة الأراضى العراقية ومعارضة أى شكل من أشكال التقسيم.

٧- تعزيز العلاقة بين المجتمعات المدنية فى تركيا والوطن العربى على كل الصعد الاجتماعية والفكرية والثقافية والفنية والعلمية وبين مراكز الدراسات العلمية والجامعات وتكثيف المؤتمرات والنشاطات المشتركة.

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم أحمد خضر الداقوقى، التأثير المتبادل بين اللغتين العربية و التركية فى العهد العثمانى، ١٩٨٨.

٢- ابراهيم موسى،" قضايا عربية ودولية معاصرة "، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠.

٣- أحمد ادور أوغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجى وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر،

٢٠١٠م.

٤- أمر الله إيشلر، مغزى التحولات فى تركيا ومستقبل العلاقات التركية- العربية، جامعة غازى، ٢٠١١/١/٥م.

٥- أميرة محمد كامل الخربوطلى، العلاقات التركية المصرية ١٩٥٢- ١٩٧١، (رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩).

٦- برهان كور أوغلو، السياسة الخارجية التركية.. دور جديد وتحديات فى الافق، الموقف التركى من الثورات الشعبية فى الدول العربية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١.

٧- بولنت أراس وبينار اكبينها، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاسها على الشرق الأوسط، مجلة شرق نامة، القاهرة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، ٢٠١٠.

٨- حامد عبد الله ربيع، الإسلام والقوى الدولية، القاهرة، دار الموقف العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

٩- حسن علوى، التأثيرات التركية فى المشروع القومى العربى فى العراق، لندن، ١٩٨٨.

١٠- سامى عفيفى حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.

١١- سرمد عبد القادر أمين، تركيا والجمهوريات الإسلامية، الدراسات الدولية، السنة ٢، العدد ٢، مارس ١٩٩٣.

١٢- سعيد النجار، التجارة الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣.

١٣- سعيد النجار، تطور الفكر الاقتصادى فى نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٥٦.

١٤- سلام الربضى (٢٠٠٢): التأكل فى العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

١٥- سلام الربضى: التأكل فى العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٢.

١٦- سلام الربضي، "العلاقات التركية الإسرائيلية وكردستان العراق"، صحيفة خبرني الالكترونية، ٧- ٢- ٢٠١٠.

١٧- سيم شاكماك، موقع تركيا فى الحلف الأطلسى وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربى، المستقبل العربى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الخامسة، العدد (٤٥) تشرين الثانى ١٩٨٢).

١٨- ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد ١، العدد ٣، ٢٠١٢.

١٩- عبد الكريم محمود غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠- ١٩١٨، دمشق، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٠.

٢٠- عبد الله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية، الحوار المتمدن، ٢٠١١.

٢١- على آل، كارسمو تغلو، أمن تركيا "الشرق الأوسط" الولايات المتحدة، مجلة فون/ فيرز الفصلية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، خريف ١٩٨٣.

٢٢- على حسين باكير، مصر فى السياسة الخارجية التركية.. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/١/٣.

٢٣- علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد١٨٥، يوليو٢٠١١، ص٦٢

٢٤- ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية فى بلاد الشام فى العهد العثمانى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩، جزء أول.

٢٥- محفوض عقيل سعيد، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٢٦- محمد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا.. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠١١.

٢٧- محمد بوبوش، العمق الاستراتيجى.. تركيا والعالم العربى، الشبكة العربية العالمية، ٢٠١١/١١/٢٣م.

٢٨- محمد عبدالقادر خليل، حسابات أنقرة: التداعيات الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ١ أكتوبر ٢٠١٢.

٢٩- محمد نور الدين، تركيا وسوريا.. نهاية العمق الاستراتيجى، السفير، ١٧ مايو، ٢٠١١، إبراهيم البيومى غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، ٨ مايو ٢٠١١م.

٣٠- مصطفى اللباد، "فهم تركيا: منظور مصري، تحليل نظرات داخلية تركية"، مجلد ١١، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، ٢٠٠٩، ص٥٥- ٦٠.

٣١- ميثاق خير الله جلود (٢٠٠٨): العلاقات الخليجية التركية منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٩٠، مركز الدراسات الاقليمية- جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى.

٣٢- ناتالى توسى، تركيا والربيع العربى، الآثار المترتبة على السياسية الخارجية التركية من منظور عبر أطلسى، ترجمة / مركز نماء للبحوث والدراسات، ١٢ سبتمبر ٢٠١١م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

33- Adam Smith, An inquiry into the Nature and cousas of the wealth of National London, The Electric Bookca, 1998, P. 558.

34- Chris Zambelis, 'Unrest in Syria Inspires New Wave of Kurdish Activism,' The Jamestown Foundation: Terrorism Monitor,Vol9.,No22.,6/2/2011.

35- David Kushner, Conflict and Detent in Turkish- Siyrian Relations, London, Croom Halm, Ltd, 1986, P.85.

36- Vall. Ference, The turkish straits and NATO, (slantord Callfornia) Hoover inttution press, 1972), p22.